التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

من بين الدراسات التطبيقية في القانون، يمثل التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية أهمّها على الإطلاق. ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

أولا- التعرف على القرار أو الحكم

أولا: المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي.

كل نزاع يتم عرضه على الجهات القضائية يتعلق بمسألة معينة، وعليه فالحكم أو القرار الصادر من جهة قضائية ما يؤدّي إلى تحليل مسألة قانونية. لذلك فالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية تلقاها الباحث في دراسته النظرية.

وبناء عليه فإن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم.

لذلك فإن المطلوب من الباحث في أثناء التعليق على القرار، ليس العمل على إيجاد حلّ للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه، ولكنه عملية للتأمل ومحاولة فهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية أخرى، ومن ناحية أخرى فالمطلوب هو التعليق على قرار لا دراسة قرار بشكل يتجاهل كليا موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. فليس المطلوب هو بحث قانوني في موضوع معين، وإنما التعليق على قرار يتناول مسألة قانونية معينة.

وحتى يكون التعليق على قرار ما سليما، يجب أن يكون الباحث "المعلِّق" ملما أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، وأيضا بالأراء الفقهية القديمة والحديثة التي تعرّضت للمسألة، وكذا بالاجتهاد القضائي الذي تناول هذه المسألة وأيضا بالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره وصولا إلى الموقف الأخير في الموضوع ومن ثمّ بيان الاثار القانونية لذلك الحل.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، ويجب دراسة كلّ كلمة وردت في القرار لأنه من الصعب التعليق على قرار غير مفهوم، لأن المهمة سوف تكون معالجة العناصر والجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والأساس وَوِفق منهجية مرسومة مسبقا

لحالات التعليق، فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلاّ ويقتضي التعرّض لها في التعليق بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككلّ، وفي كل النقاط القانونية عالجها.

لذلك يتطلب التعليق مرحلتين: المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. وتحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

الوقائع: أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع: تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب". ويشترط:

– ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع، فمثلا إذا باع "أ" لـ "ب" سيارة، وقام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، ونشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح. وإن كان يجب عدم تجاهل – عند القراءة المتأنّية– أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

– لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، ومرتبة في شكل نقاط.

– الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

الإجراءات: هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، وإذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة والمجلس القضائي. لكن وبفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلِّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمتّ إحالة الدعوى إلى الخبرة.

الادعاءات: وهي مزاعم وطلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

يجب أن تكون الادعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا يجوز الاكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون". فالبناء كلّه يعتمد على الادعاءات، وذلك بهدف تكييفها وتحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام والقرارات لابدّ

أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم. والإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"،" حيث ينعى على القرار. "

المشكل القانوني: وهو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الادعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم. إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار وإنّما يستنبط من الادعاءات ومن الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي. ومن شروط طرح المشكل القانوني:

– لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

– أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق ل "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال: هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

– إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، و الطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" ل "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسّية تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

– ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ. فمثلا إذا تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي لأنّ هذا ثابت من الوقائع ولا إشكال فيه.

بقدر ما يطرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق وعليه أن يتوخّى في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية.

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة لدراسة المسألة القانونية والإجابة عن الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها. ويشترط في هذه الخطّة:

– أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صلب موضوع يحتوي على مباحث ومطالب وخاتمة.

– أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة و أطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة النظرية، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأن هذه الخطة، ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

– أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

– أن تكون خطة متوازنة و متسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

– أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج إشكاليتين قانونيتين، وتعالج كل واحدة منهما في مبحث، وهي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة.

المقدمة:

في المقدمة، يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع والإجراءات والادعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع.

فالانطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، اذ يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للاجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة، أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ....إلخ.

الموضوع:

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها، مناقشة نظرية وتطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني النزاع. فالدراسة تكون موضوعية وشخصية.

أولا: الدراسة الموضوعية

نشير في هذه الدراسة إلى:

– موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

– موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار

– موقف هذا الحّل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق، أم يطوّره أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

وبالتالي يجب على المعلّق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة.

ثانيا: الدراسة الشخصية

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار. وهل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

الخاتمة:

في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، وبهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.